

(يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي)

بيان يدلي به سعادة السيد أرماتا ناصر،

الممثل الدائم لإندونيسيا

أمام مجلس الأمن

باسم

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف

مناقشة مفتوحة

بشأن الحالة في الشرق الأوسط،

بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 19 كانون الثاني/يناير 2022



السيدة الرئيسة،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهنيئ النرويج، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونحن ممتنون لعقد الاجتماع على المستوى الوزاري.

السيدة الرئيسة،

نود أن نوجه انتباه هذا المجلس مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن نؤكد الحاجة إلى إيجاد حل سريع وعادل لقضية فلسطين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أطلعتُ السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجنتنا على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ووصفتها بأنها كارثية، مشيرة إلى وقوع انتهاكات جسيمة، منها أعمال قتل واحتجاز تعسفي - لم يسلم منها حتى الأطفال - وإلى فرض قيود على الحريات الأساسية وممارسة التمييز، وهو ما يعاني منه ملايين الفلسطينيين.

وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن انزعاجهم إزاء تزايد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى جانب تزايد التوترات المتصلة بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يهدد تواصل أراضي الدولة الفلسطينية والمقومات التي تساعد على البقاء.

ولا تزال اللجنة يساورها القلق إزاء ما ينجم عن ذلك من زيادة في عدد الإصابات والوفيات، حيث أفادت التقارير بمقتل 6 فلسطينيين وإصابة 138 1 آخرين في الفترة من 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2022. وهناك أيضا تقارير مزعجة للغاية عن تطبيق قواعد اشتباك جديدة لقوات الأمن الإسرائيلية فيما يتعلق باستخدام الذخيرة الحية في الضفة الغربية، مما قد يؤدي إلى عدد أكبر من الإصابات والوفيات بين المدنيين الفلسطينيين.

وتواجه الأسر الفلسطينية الطرد من المنازل التي عاشت فيها لعقود وعبر الأجيال في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية المحتلة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هُدم 232 منزلا ومبنى مملوكا للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 مما أدى إلى تشريد 283 شخصا وإلحاق الضرر بـ 329 5 من النساء والأطفال والرجال.

وتدعو اللجنة إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى الوقف الفوري لهدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

السيدة الرئيسة،

لا تزال الحالة الاقتصادية في دولة فلسطين تبعث على القلق الشديد أيضا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أبرز منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

ولهذا السبب، تؤيد اللجنة خطة الاستجابة الإنسانية التي تبلغ قيمتها 510 ملايين دولار والتي أعلن انطلاقها منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لين هاستينغز، لدعم 1,6 مليون من أكثر الناس ضعفا في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال عام 2022.

وفي اجتماع اللجنة الاستشارية في نوفمبر 2021، سلط المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني الضوء أيضا على تقلص الموارد المتاحة منذ عام 2013 على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. غير أن عودة الولايات المتحدة الجديدة بالترحيب كشريك ومتبرع للوكالة قابلها انخفاض في التمويل المقدم من المانحين الكبار الآخرين وعدم توافر مصادر تمويل جديدة. وتكرر اللجنة دعواتها

المجتمع الدولي إلى كفالة حصول الوكالة على تمويل كاف وموثوق به حتى تتمكن من تقديم خدماتها الحيوية لأكثر من 5,8 مليون لاجئ فلسطيني ومواصلة إسهامها الحيوي في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

السيدة الرئيسة،

إن الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة بحاجة إلى الإغاثة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية العاجلتين اللتين تتيحان لهم الحياة الكريمة والمستقبل المستدام. وما زالت الاحتياجات ماسة في أعقاب التصعيد المميت في القطاع في أيار/مايو الماضي، حيث لا تزال مئات الأسر مشردة، وتحتاج آلاف المنازل والبنائيات إلى إعادة الإعمار والإصلاح. ومع ذلك، أود أن أكرر أن غزة لا تحتاج إلى الدعم الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار فحسب، بل إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009)، وإلى عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة. فما زالت غزة جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ويجب أن تكون جزءا من دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وفي نهاية المطاف، وبقدر ما نسلم بالحاجة إلى التركيز على تحسين سبل عيش الفلسطينيين، تعتقد اللجنة أن هذا لا يمكن أن يحدث حقا بدون أفق سياسي يضمن العدالة والحقوق، بما في ذلك تقرير المصير، للشعب الفلسطيني، والنهاية القاطعة للاحتلال وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية.

السيدة الرئيسة،

لا تزال منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تواجه قيودا على حريتها في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

وقد انضم مكتب اللجنة إلى الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان في الإعراب علنا عن بالغ القلق إزاء قرار إسرائيل في 22 تشرين الأول/أكتوبر تصنيف ست من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لحقوق الإنسان والعمل الإنساني كـ "كيانات إرهابية". وبعض هذه المنظمات شريك قديم وموثوق به للجنة وللأمم المتحدة في الدعوة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، نظمت اللجنة مناسبة دعا فيها ممثلون من المجتمع المدني الفلسطيني والإسرائيلي الدول الأعضاء إلى مساءلة إسرائيل عن أفعالها ومواصلة توفير منبر للأصوات التي تحاول حكومة إسرائيل قمعها.

وحتى الآن، لم تعلن السلطات الإسرائيلية عن أدلة جوهرية ضد هذه المنظمات الفلسطينية الست.

ونؤكد من جديد أنه يجب السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل دون عوائق في تنفيذ ولاياتها.

السيدة الرئيسة،

تدعو اللجنة إلى تنفيذ الأحكام الواردة في القرار 2334 (2016)، وكذلك تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دولياً، بغية حل قضية فلسطين بشكل عادل ومستدام.

ونحن ممتنون للنرويج لعقد هذا الاجتماع الوزاري، ونأمل أيضاً في أن يعيد اجتماعٌ وزاريٌّ للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إطلاق عملية السلام قريباً.

ويجب تحويل وتصحيح المسار الحالي دون تأخير بحيث يتجه نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وتنفيذ حل عادل يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويضمن أن تعيش دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن على خطوط ما قبل عام 1967، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

واللجنة على استعداد لتقديم المساعدة وحشد الدعم اللازم لدفع العملية قدماً.

شكراً لاهتمامكم.